

المحاضرة الاولى: مدخل للمحاسبة القطاعية

مفهوم المحاسبة القطاعية

المحاسبة القطاعية هي محاسبة مالية في أحد القطاعات ذات الأهمية في الاقتصاد المحلي والدولي، والتي تتفرد ببعض الخصوصيات التي تميزها عن باقي القطاعات الأخرى، ولذا تسمى أحياناً بالمحاسبة الخاصة. مثل: القطاع السياحي، قطاع البنوك، القطاع الزراعي، قطاع التأمينات، القطاع البحري، قطاع الأشغال العمومية... إلخ.

ان المعاملات التي تتميز بها هذه القطاعات أدى إلى وجود بعض المعالجات المحاسبية الخاصة تستجيب لهذه الخصوصيات والمعاملات . مما جعل الهيئات المحاسبية المهنية المحلية و الدولية - على غرار مجلس معايير المحاسبة الدولية **IASB**.

أهداف المحاسبة القطاعية:

لا تختلف أهداف المحاسبة القطاعية عن أهداف المحاسبة العامة، و التي نلخصها فيما يلي:

- توفير المعلومات المالية الخاصة بالقطاع لتحقيق أغراض إدارية للجهات الوصية المحلية والدولية.
- توفير المعلومات المالية التي تؤكد صحة تطبيق القواعد المحاسبية الخاصة بالقطاع،
- توفير المعلومات المالية حول مختلف أنواع المنتجات والخدمات التي يقدمها القطاع،
- توفير البيانات المالية و المحاسبية لإعداد التقارير الدالية الخاصة بالقطاع،
- توفير المعلومات المالية الخاصة بالسياسات المحاسبية الخاصة بالقطاع،
- توفير المعلومات الجبائية الخاصة بالقطاع للإدارة الضرائب.
- توفير المعلومات المالية وغير المالية التي تساعد مستخدمي القوائم المالية على اتخاذ القرارات المناسبة في الوقت المناسب.

خصائص المحاسبة القطاعية:

مناقشة وتحليل المحاسبة من حيث تحديد الأنشطة المتخصصة وقياسها والافصاح عنها بالتقارير والبيانات المالية المعدة وفق النظام المحاسبي لكل قطاع متخصص، والقواعد المحاسبية الوطنية والتي تجرى محاولات جادة لتكييفها وفق معايير المحاسبة ذات الصلة بالأنشطة المتخصصة ومعايير اعداد التقارير المالية عند التوجه بالعمل على الصعيد الدولي وكل ذلك باعتماد التبسيط في العرض والمعالجة المحاسبية في الدفاتر والتقارير المالية لمختلف القطاعات.

أهتم المشرع الجزائري بالمحاسبة القطاعية من خلال القوانين التي أصدرها:

- ✓ المخطط المحاسبي للقطاع الفلاحي.
 - ✓ المخطط المحاسبي لقطاع التأمين وإعادة التأمين.
 - ✓ المخطط المحاسبي لقطاع البناء والأشغال العمومية.
 - ✓ المخطط المحاسبي لقطاع السياحة.
 - ✓ المخطط المحاسبي لقطاع البنوك والمؤسسات المصرفية.
- لكن نشير إلى أنه بعد تطبيق النظام المحاسبي المالي SCF، سنة 2010، تم إعادة ضبط تحيين هذه المخططات القطاعية وفق متطلبات النظام المحاسبي المالي SCF. لكن لحد يومنا هذا لم يتم إصدار سوى مخططين فقط:
- ✓ **المخطط المحاسبي المالي البنكي:** وفق النظام رقم 09 - 04 ، والنظام رقم 09 - 05 المؤرخين في 23 يوليو 2009 . الصادر عن بنك الجزائر ، بالجريدة الرسمية رقم 76 لسنة 2009.
 - ✓ **المخطط المحاسبي المالي للتأمينات:** وفق - N°89 - Avis ، الصادر عن المجلس الوطني للمحاسبة CNC بتاريخ 10 مارس 2011.